خضراوي سلاطنية ساسية
كلية العلوم الاقتصادية
جامعة البليدة

محددات الادخار العائلي في الدول النامية

Résumé :

L'épargne ménagère a connue une importance grandissante dans la ponsée économique, pour connaître ses déterminants afin de mobiliser et d'orienter vers le financement des projets de développement économique.

La participation des études appliquées a permis de déterminer la relation entre les facteurs influents et l'épargne ménagère qui a aboutis à la séparation des facteurs positifs ; des négatifs, ce qui a permis d'encourager et mobiliser l'épargne ménagère.

Par conséquent ces études sont minime dans les pays en voie de développement en générale, et les pays arabes en particulier, même si elles existent ,elles sont difficile à trouver ou imprécises .

L'expérience de la Corée du sud dans le domaine de la mobilisation de l'épargne ménagère représente un très grand pourcentage dans l'ensemble de l'épargne intérieur élevé, est un exemple à suivre.

ملخص

عرف الادخار العائلي اهتماما متزايدا في الفكر الاقتصادي لمعرفة محدداته، بهدف التوصل إلى تعبئته وتوجيهه لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية. وتوصلت الأبحاث إلى وجود عوامل شخصية وأخرى موضوعية واجتماعية.

ساهمت الدراسات التطبيقية في تحديد العلاقة بين العوامل المؤثرة والادخار العائلي، والتي أدت إلى فرز العوامل الايجابية من السلبية، وهذا يساعد على كيفية تشجيع وتعبئة الادخار العائلي.

إلا أن مثل هذه الدراسات قليلة في الدول النامية عامة والعربية خاصة وإن وجدت تعترضها عقبات الحصول على البيانات وعدم دقتها.

ولتجربة كوريا الجنوبية في مجال تعبئة الادخار العائلي الذي يمثل نسبة عالية في مجمل الادخار المحلي المرتفع أسوة يقتدي بها .

تمهيد:

احتل موضوع الادخار حيزا كبيرا في النظرية الاقتصادية كظاهرة اقتصادية تواجدت منذ القدم إذ يمثل احد جوانب التدبير المترلي التي أتى بها الاقتصادي أرسطو، وقد جاء علي لسان سيدنا المسيح قوله تعالى:

«وأنبئكم بما تأكلون وما تدخرون في بيوتكم»، وظهر في البداية بما يسمى الادخار الوقائي ضد المخاطر وعدم الضمان، وقد ساد هذا النوع من الادخار في العديد من مناطق العالم في آسيا، وبعض مناطق أوربا، وظل كذلك إلى عهد التجاريين، وقد كان حكرا على فئة قليلة، ثم تطور سلوك الناس تجاه هذه الظاهرة، وصارت الطبقة الوسطى من المجتمع تمارس الادخار بعد أن بدأت عمليات التنمية في مناطق عديدة من العالم، وظهرت منظمات وهيئات مختصة بمسألة الادخار، ولم يعد يقتصر على الادخار الوقائي فحسب بل توسع وعظم دوره في عملية النمو الاقتصادي وتعددت مفاهيمه وأنواعه ومصادره وخصائصه ومحدداته...الخ. وازداد الاهتمام بمسألة الادخار في المرحلة المعاصرة بسبب الاهتمام المتزايد بمسائل النمو الاقتصادي، خصوصا في البلدان النامية إذ يتطلب تسريع عمليات النمو تحقيق معدلات ادخار عالية باعتبار هذه البلاد بحاجة إلى استثمارات كبيرة، خصوصا في مرحلة انطلاقها، وتواجه معظم الدول النامية عقبات عديدة إذ يشكل نقص الادخار، حسب رأي الاقتصاديين، العقبة الأكثر خطورة. ولمواجهة هذه العقبة يقتضي الأمر تدبير الجزء الأساسي من المدخرات المحلية، ليحل بعد ذلك استكمال القصور والعجز في الموارد المالية من المكون الأجنبي، لسد فجوة الادخار حتى يعادل حجم الاستثمار المطلوب، وباعتبار هذا المكون مصدرا مؤقتا للتمويل حتى يتمكن الاقتصاد من المقدرة على تحقيق التمويل الذاتي، فإن موضوع تعبئة الادخار المحلي تظل قائمة، وتبحث على الخصوص في معرفة العوامل المؤثرة في الادخار المحلي، وبالأحرى محددات مصادر الادخار المحلي والمتمثلة حسب إجماع المفكرين في الادخار الخاص (بفرعيه القطاع العائلي وقطاع الأعمال)، والقطاع الحكومي، وقطاع الأعمال العام الذي يختلف حجمه

حسب مستوى تحقيق الخوصصة، وسوف تقتصر دراستنا على ادخار القطاع العائلي في الدول النامية، إذ يقتضي ذلك التعرض إلى العناصر التالية:

أولا:مفهوم الادخار العائلي وبعض خصائصه في البلدان النامية :

نحاول أن نتعرف على مفهوم الادخار العائلي كجزء من مكونات الادخار المحلي. يتحدد الادخار العائلي بالفرق بين جملة المداخيل المتاحة (بعد اقتطاع الضرائب المباشرة) للأفراد وبين جملة الإنفاق على الاستهلاك. فالأفراد يتصرفون بجزء من مداخيلهم، بإنفاقه على السلع والخدمات بغرض تحقيق إشباع مباشر لحاجاتهم الاستهلاكية، في حين يدخر الجزء الآخر من مداخيلهم ويحتفظ به لدواعي مختلفة، ولأغراض تحكمها عوامل نفسية، اجتماعية وموضوعية.ويمثل الادخار حصيلة جهود الماضي، وتمويله للنشاط الإنتاجي في المستقبل معناه التضحية بالاستهلاك الحالي من أجل تكون رأس المال، والحصول في المستقبل على استهلاك أوسع. يساهم الادخار في توسيع عمليات الإنتاج على شكل إضافات إلى رأس المال الثابت وتغيير في المخزون، حيث يسمى (رأس المال الثابت+التغير في المخزون السلعي) بالاستثمار.

وتوضح الصيغتان البسيطتان علاقة الدخل بكل من الادخار والاستثمار.[1]

الدخل = الاستهلاك + الادخار.

الدخل = الاستهلاك + الاستثمار.

من البديهي إذن أن نحصل من الصيغتين على النتيجة التالية:

الادخار = الاستثمار.

إن النتيجة الأخيرة رغم بساطتها إلا أنها تنطوي على معاني كثيرة تختلف حولها وجهات النظر من جهة، وتعكس طبيعة عملية التنمية الاقتصادية والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتم بها، من جهة أخرى.

(1) خليل محمد حسن الشماع، المدخرات العربية، أنواعها ونوعية المدخرين والعوامل المؤثرة على حجمها وتطورها، اتحاد المصارف العربية 1987، ص:11

يرى الكلاسيكيون في الادخار دورا كبيرا في التنمية، إذ تطلب الأموال للتمويل المباشر للاستثمارات، والمدخر هو المستثمر كما يظهر من خلال بنية المشروعات الاقتصادية السائدة في المراحل الأولى للرأسمالية.

أما كيتر الذي يهتم بتفسير ظاهرة الكساد والأزمة الكبرى لسنة 1929، و بزيادة الإنفاق في مجال الاستهلاك، وزيادة الطلب الفعال، فإنه يرى أن الادخار هو تنازل عن الاستهلاك، وقد فسر مفهومه والمعطيات التي تحدده بصفة معاكسة للاستهلاك، وربط هذه المعطيات بالعوامل التي تتحكم في طلب النقود، وهي عامل الدخل، عامل الاحتياط، عامل المضاربة، وأغنى الكينزيون المحدثون نظرية الأموال المدخرة، وميزوا بين المدخرات الإدارية والمدخرات التأسيسية.

وهكذا فتحوا المجال لاجتهادات أخرى، وبين الفكر الاقتصادي الحديث، أن الادخار لا يقتصر على المدخرات الفردية التي خصت بالتحليل الكينزي، فهناك المدخرات الحكومية الناتجة عن موارد الدولة، ومدخرات الشركات الناتجة عن الاستثمار الذاتي، والمدخرات التأسيسية الناتجة عن بعض التقنيات، وهي كلها أموال قابلة للإقراض، أي للاستعمال من طرف وحدات إنتاجية غير التي تملكها.[1]

من ناحية ثانية قلما يتساوى الادخار والاستثمار، وغالبا ما يعبر عن خلل في الدول النامية، يفسر الاستثمار الذي يزيد عن الادخار المحلي بفجوة الموارد، ويعالج هذا الخلل بالاعتماد على المكون الأجنبي على اختلاف أنواعه، من إعانات وهبات وقروض، ونادرا ما يلعب هذا الأخير إلى جانب الادخار المحلي دورا إيجابيا، لما يؤدي لزيادة الطاقة الإنتاجية وتحقيق القدرة على التمويل الذاتي، لكن في غالب الأحيان ينقلب إلى دور معاكس يؤثر سلبا على اقتصاد البلد لما يساء استخدامه فيضعف الأداء الاقتصادي ويصبح البلد مرهون بتقديم فوائضه على شكل خدمات الديون التي تسبب التبعية وفقدان السيادة الاقتصادية وأحيانا السياسية.

---

(1) عبد المعطي رضا ارشيد: الادخار بين مفهوم ديناميكي ودور فعال للتنمية، بحوث اقتصادية، العدد 15، 1999 .مصر، ص:68

عندما يزيد الادخار المحلي عن الاستثمار فهو مظهر غير سليم في البلدان النامية ومرده إلى ضعف الطاقة الاستيعابية التي تفسر بقصور في الجانب الفني والتنظيمي والتأهيلي وضعف الاندماج في الاقتصاد العالمي .

1.تعريف الادخار العائلي: يمثل الادخار في القطاع العائلي ـــ إلى جانب مدخرات قطاع الأعمال الخاص المنظم ـــ مدخرات القطاع الخاص.

ويعتبر الادخار العائلي، أهم مكون من مكونات الادخار المحلي في الدول المتقدمة إذ يصل إلى 70% [1]في الولايات المتحدة ويحتل الصدارة في بعض الدول النامية مثل مصر. وينقسم ادخار القطاع العائلي إلى قسمين: الادخار الإجباري والادخار الاختياري.

1.1– الادخار الإجباري: وهو الادخار الذي لا يمارس فيه المدخر حرية الإرادة والقرار فهو يمارس كعملية مفروضة عليه ضمن الإطار المؤسسي الذي يعيش فيه الفرد[2]. وتتمثل هذه المدخرات في المساهمات الصافية للأفراد لدى الهيئات العامة للتأمين والمعاشات والضمان الاجتماعي، إذ يؤخذ جبرا من مدخرات الأفراد في شكل اقتطاعات لمبالغ تخصم في غالب الأحيان شهريا من مداخيل الأفراد، ويحدد نسبتها القانون الساري في البلد[3].

يحصل مقابلها على معاشات وإعانات في حالات المرض والعجز عن العمل وتشمل العاملين في الجهاز الإداري للدولة وبالهيئات العامة والعاملين، وعلى الأفراد العاملين بالقطاع العام والخاص وأرباب العمل، ويضم للأنواع السابقة، الادخار الإجباري الذي يحصل نتيجة إلزام الدولة للأفراد لشراء، الدين العام على شكل سندات أو أية أدوات أخرى، تلزم القطاع العائلي والعام بمسكها إجباريا، الغرض من هذا النوع، الإسهام في تمويل التنمية أو لمواجهة متطلبات الدفاع الوطني،

---

(1) المرجع السابق ص:70

(2) خليل محمد حسن الشماع مرجع سابق ص:15

(3) أمينة عز الدين، بعض وسائل تعبئة الادخار العائلي في مصر في ضوء تجارب بعض الدول النامية سلسلة أوراق بحثية العدد3 جامعة القاهرة، مصر، سبتمبر1999ص3

وتسمى المدخرات السابقة الذكر بالمدخرات التعاقدية كما توجد مدخرات إجبارية غير تعاقدية من جراء التضخم النقدي لتمويل العجز الذي يفقد الأفراد والعائلات قدرتهم الشرائية لصالح الذين زادت قدرتهم الشرائية[1].

1 .2 – الادخار الاختياري للقطاع العائلي: يتمثل هذا النوع من الادخار فيما يزيد عن الادخار الإجباري لدى الأفراد، وهو ادخار يخضع للقرارات الدورية والاستثنائية للمدخرات، من حيث نسبة الادخار، والوعاء وغير ذلك ويقسم إلى نوعين أساسين هما:

الادخار المعبأ بواسطة المنشآت المالية الوسطية، والاكتناز.

ويتمثل الأول في المدخرات الاختيارية التي يقوم بها القطاع العائلي، في التغير في أرصدة الودائع الادخارية بالبنوك وبصناديق توفير البريد وشركات التأمين على الحياة وفي حصيلة بيع شهادات الاستثمار التي يقتنيها هذا القطاع، فضلا عن الأصول المالية الأخرى كالأسهم والسندات الحكومية وغير الحكومية.[2]

الاكتناز: يعرف الاكتناز بأنه ذلك الجزء من الادخار الذي لا يوجه للاستثمار، يتمثل في سحب جزء من الادخار من الدوران، وبالتالي عدم إتاحة الفرصة لخلق مضاعف الاستثمار، وكلما زادت نسبة ما يكتنز في الادخار كلما قل الاستثمار. وكذلك يقل حجم النقد المتداول، وبعبارة أخرى فان سرعة التداول (على أساس المعاملات وعلى أساس الدخل) تتناسب عكسيا مع الاكتناز.[3]

---

(1) خليل محمد حسن الشماع، مرجع سابق ص:22

(2) منال محمد متولي.المدخرات في الاقتصاد المصري رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة القاهرة 1995 ص:118

(3) خليل محمد حسن الشماع مرجع سابق ص:40

من المدخرات الاختيارية كذلك ادخار القطاع الخاص غير المنظم (كالتجار والحرفيين والمهن الحرة، كالأطباء، والمحامون...الخ) والذي يستخدم في تمويل أنشطتهم.[1]

2- بعض مظاهر الادخار في القطاع العائلي في الدول العربية:

سرد بعض المعطيات يتيح التعرف على طبيعة الادخار في القطاع العائلي في الدول العربية. باعتبارها دولا نامية، ولكنها غير متجانسة من حيث مؤشراتها الاقتصادية، فهي تضم مجموعة الدول النفطية ومجموعة الدول غير النفطية وحتى داخل كل مجموعة من هاتين المجموعتين توجد بعض الاختلافات الأقل حدة. ترتفع نسبة الاستهلاك النهائي في القطاع العائلي في الدول العربية في سنة 2005. إذ تمثل 42.7% [2] من مجمل الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل استثمار جملة الدول العربية 20.1%[3]من مجمل الناتج المحلي الإجمالي، وفجوة موارد بنسبة 20.1%[4]من الناتج المحلي الإجمالي ناجمة في معظمها عن عوائد قطاع المحروقات في الدول النفطية التي تغطي كل فجوات الادخار السالبة، ليعطي في النهاية تفوق معدل الادخار على معدل الاستثمار مما يعني ضعف القدرة الاستيعابية للفوائض المحققة وهو ما يؤدي إلى ضعف الطاقة الإنتاجية على مستوى الدول العربية. وهو يدل على غياب التعاون والتكامل واحتشام التعامل فيما بينهم. مرده إلى طبيعة التخلف السائدة بهذه المجتمعات وأمور أخرى لا يسعنا المجال إلى الإسهاب فيها.

(1) عزيزة علي عبد الرزاق، أهم محددات الادخار العائلي في مصر في (1985-2000) المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة. العدد الثالث جامعة عين شمس.2001. ص:549.

(2)، (3)، (4):صندوق النقد العربي، التقرير السنوي 2006 ص:26، 27.

الشكل (1) : الادخار المحلي في الدول العربية في عام 2005
(نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

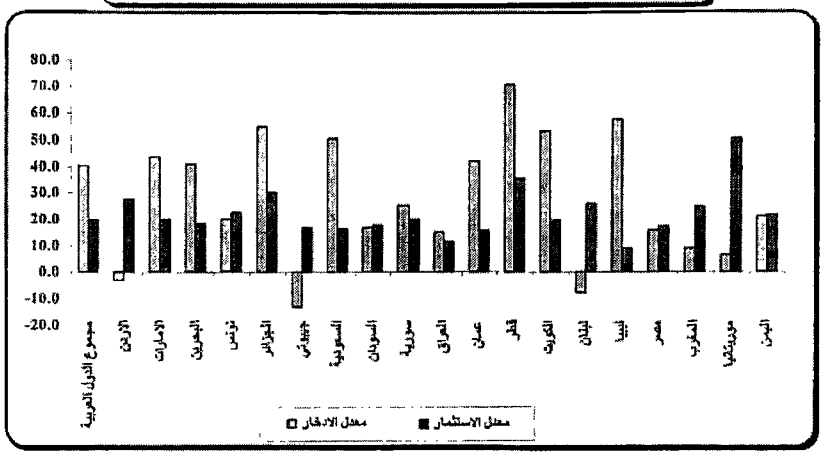

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير السنوي2005، افريل2006

من الشكل رقم (1) نلاحظ:

وجود فائض في الادخار عن الاستثمار في جملة الدول العربية النفطية وهو باعتقادي عامل مشجع على طلب الادخار في القطاع العائلي، أما الدول الأخرى غير النفطية فهي حققت معدلات إنفاق استثماري أعلى من متوسطه في جملة الدول العربية، وتعمل هذه الدول وخاصة مصر على تشجيع الادخار العائلي الذي يحتل الصدارة في جملة المدخرات.

◊ ضعف حصيلة صناديق التأمين و المعاشات الاجتماعية، إذ لا تغطي مساهمات المعاشات، خدمات التقاعد في الجزائر مثلا تساهم الدولة بـــ 80% في تمويل الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية في سنة 2005[1]، وهذا نتيجة ضعف أداء هذه المؤسسات من جهة، وتدني مستوى الوعي التأميني لدى معظم أفراد المجتمع من جهة ثانية، حيث توجد إمكانيات كبيرة لتجميع المدخرات عن طريق نشر خدمات التأمين.

(1). جريدة الخبر اليومي 8 أفريل 2006 .ص:5

◊ ضعف القدرة على الادخار بسبب انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، مع تدني مستوى المعيشة وضعف القدرة الشرائية لهذا السبب ولأسباب أخرى منها: ممارسة الإصلاحات، وتطبيق قيود التثبيت الاقتصادي، وإعادة الهيكلة الاقتصادية في الكثير من بلدان التحول، من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، حيث أفرزت هذه العملية: إلغاء دعم الأسعار وتحرير التجارة، وتثبيت الأجور، وتسريح العمال الناجم عن عملية خوصصة المؤسسات العمومية.

◊ التفاوت الحاد في توزيع الدخول يفوق ما هو عليه في الدول المتقدمة وتتصف الفئة الميسورة بالإنفاق البذخي لأغراض غير إنتاجية غير مولدة للادخار.

◊ ضعف أداء المؤسسات الادخارية مع محدودية انتشارها للوصول إلى مدخرات الأفراد في المناطق المتباعدة، خاصة الأرياف حيث يصل تعداد سكان الأرياف إلى نسب عالية. في مصر يصل إلى 58%، اليمن 73%، الجزائر 41%. في سنة 2004 [1].

◊ عدم وجود جهة مختصة بالسياسة الادخارية، تقوم بالإشراف و التوجيه و التنسيق بين المؤسسات الادخارية المختلفة، مما يسبب سوء توجيه المدخرات المتاحة لدى الأفراد، و عدم توجيهها نحو الأولويات اللازمة لعملية التنمية.

◊ انتشار ظاهرة الاكتناز في الدول المتخلفة عامة، و الدول العربية خاصة، و الاكتناز عبارة عن جزء من الثروة المعطلة التي لا تفيد الاقتصاد الوطني، إذ يميل الأفراد إلى الاحتفاظ بالثروة في شكل أصول نقدية سواء في شكل أوراق نقدية سائلة أو أصول على درجة عالية من السيولة مثل الحلي والأحجار الكريمة، ويسمى بالجانب السلبي للادخار العائلي.

◊ ضعف ثقافة الاستثمار في الدول العربية يقلل من رغبة الأفراد العاملين في القطاع الخاص غير المنظم خاصة العاملين في القطاع الزراعي، على تنمية مدخراتهم ويكتفوا بمستوى محدود من النشاط الذي يمارسونه، وغياب الطموح إلى تحقيق مستويات أعلى في الفوائض الاقتصادية التي تساهم في تمويل التنمية.

---

(1) التقرير العربي الموحد 2006.ملحق (8/2) ص:8

◊ بعض المظاهر الاجتماعية مثل ارتفاع معدل الإعالة نتيجة انتشار العائلة الممتدة إلى جانب بعض العادات مثل التبذير والإسراف، و انتشار الأمية بمعدلات لا زالت الأعلى ضمن الدول النامية.

ثانيا: محددات الادخار العائلي في الفكر الاقتصادي:

أدى العمل على تعبئة الادخار لتمويل عملية تراكم رأس المال إلى التفكير في العوامل التي تكبحه أو تحرره، وشغلت حيزا في النظرية الاقتصادية. شملت محددات الادخار العائلي عوامل توزعت على جوانب اقتصادية واجتماعية، ونفسية، وهي عوامل متداخلة ومتشعبة، وقد صنفها كيتر إلى عوامل شخصية وأخرى موضوعية.

▪ شملت العوامل الشخصية جوانب من الطبيعة الإنسانية للفرد والمؤسسة الاجتماعية التي ينتمي إليها، وهي التي تدفع الفرد إلى ممارسة الادخار. مثل الاحتياط للمستقبل، دافعا للربح وتحسين مستوى المعيشة مستقبلا، والرغبة في ترك ثروة للورثة...الخ.وهي معطيات ثابتة في المدى القصير.

▪ أما العوامل الموضوعية: فمنها الاقتصادية وأخرى غير اقتصادية، والتي تناولها المفكرون بدءا من آدم سميت ثم كيتر، والتي لا تزال موضوع اهتمام إلى يومنا هذا، ورغم اختلاف وجهات النظر حول عددها ونوعيتها، إلا أنه توجد جملة من المتغيرات والمحددات التي لها علاقة بالادخار، أهمها:

1- الدخل: صاغ كيتر دالة الادخار الشهيرة كما يلي[1]:

$$S_t = a + b\, y_t$$

حيث:
- S_t: حجم الادخار.
- a: حد ثابت من الادخار.
- b: الميل الحدي للادخار.
- y_t: مستوى الدخل في نفس السنة.

---

(1) عزيزة علي عبد الرزاق مرجع سابق ص:541 .

ويتضح من ذلك أن الدالة الكيترية خطية، بمعنى ثبات الميل الحدي للادخار ويفسر أيضا العلاقة الطردية بين الميل المتوسط للادخار ومستوى الدخل. إذن كيتر أكد على أن الادخار دالة موجبة في الدخل، ويلقى اتفاقا في ذلك مع كل النظريات على أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الادخار.

الميل الحدي للادخار أقل الدخول المتدنية من الدخول المرتفعة.

ويظهر الاختلاف فقط حول المفهوم المستخدم للتعبير عن الدخل. الدخل المطلق، الدخل النسبي، الدخل الدائم، الدخل على مدى الحياة. ولا يسعنا المجال للخوض فيها للأسباب التالية:

– يعترض تطبيقها في الدول النامية جملة من المشاكل على المستوى النظري والتطبيقي.

– قلة أو انعدام البيانات وعدم دقتها إن وجدت من جهة، وخصائص المجتمعات المتخلفة من جهة ثانية. ويظل الدخل الجاري المتاح هو الذي يحدد الادخار الجاري في الدول النامية.

2 – سعر الفائدة:

يعرف سعر الفائدة في الفكر التقليدي بأنه ثمن التضحية بالاستهلاك الخاص، وبالتالي من البديهي أن تكون علاقته بالادخار طردية. ويعارض كيتر ذلك إذ يقرر أن سعر الفائدة هو الثمن الذي لابد من دفعه لجعل الذين يحتفظون بنقود عاطلة — استجابة لدافع المضاربة — يقبلون التخلي عن السيولة التي تتميز بها هذه الأصول، ويرى الفكر الحديث أن هناك اتجاهين متضادين لتأثير سعر الفائدة على الادخار هما:

- علاقة طردية بين سعر الفائدة والادخار، تتمثل في إقبال الأفراد على إيداع أموالهم في مشروعات مضمونة أو لطرق أخرى مثل البورصة. ويسمى هذا بأثر الإحلال.
- العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والادخار أي ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى ارتفاع الدخل المتوقع في المستقبل عن الدخل الجاري لذلك يتم إحلال

الاستهلاك الحاضر محل الاستهلاك في المستقبل، ذلك أن الدخل في المستقبل سيكون أكبر، ويدفع إلى زيادة الاستهلاك وبالتالي تخفيض الادخار، ويسمى هذا بأثر الدخل.

في النهاية يكون القرار للفرد وفق القوة النسبة لأحد الأثرين. ويختلف الأمر حسب مستوى المداخيل للأفراد، فقد يغلب أثر الإحلال لذوي المداخيل المنخفضة، أو أثر الدخل لذوي المداخيل المرتفعة. وهناك من يقول إن الأثرين يحذفان بعضهما.

وتعمل الدول النامية على التدخل الإداري في تحديد سعر الفائدة من أجل تشجيع الاستثمار، وتتدخل في توجيه الائتمان، إذ يمثل سعر الفائدة أحد أدوات السياسة النقدية، وبتدخل السياسة في تحديده يؤدي إلى أضعاف اثر التغير في سعر الفائدة على الادخار، و تؤدي إلى تراجع تعبئة الموارد الادخارية، في الدول النامية التي تعاني تدخلات السياسة في آليات السوق.

وأكدت العديد من الدراسات على وجود علاقة طردية بين سعر الفائدة الحقيقي والذي يساوي سعر الفائدة الاسمي مخصوما منه معدل التضخم.

وتشير تجارب بعض الدول النامية مثل الشيلي، الأروجواي، الفلبين، تركيا والتي قامت بالتحرير الكامل لأسعار الفائدة، ودول أخرى قامت بالتحرير التدريجي لسعر الفائدة مثل كوريا، سيريلانكا وباكستان، فكانت نتيجة وجود علاقة طردية بين سعر الفائدة الحقيقي والادخار، لكن بعض الدول النامية لا يتأثر فيها الادخار بصورة كبيرة برفع سعر الفائدة حيث يكون للدخل وزيادته الأثر الأقوى، إذ تعترضه مستويات مداخيل منخفضة إلى حد لا يسمح بمتبقي، هذا من جهة، وأغلبية أفراد الدول العربية تدين بالإسلام وتخشى الوقوع في الحرام إذ يعتبر سعر الفائدة ربا وهو محرم في الإسلام من جهة ثانية.

3 – أثر الضرائب على الادخار العائلي:

يختلف تأثير الضرائب غير المباشرة على مستوى الادخار، والضرائب المباشرة هي الأخرى يختلف تأثيرها على الادخار من حيث هيكلها. فإذا كانت

نسبية تقتطع نسبة واحدة من أصحاب المداخيل المنخفضة والمرتفعة، لذلك يتأثر الادخار سلبا، حيث توجه النسبة الأكبر من الدخول للاستهلاك، أما بالنسبة لأصحاب المداخيل المرتفعة وحيث تتمسك هذه الطبقات بالحفاظ على مستوى استهلاكهم، فان الضريبة تؤثر سلبيا على الادخار، أما الضريبة التصاعدية حيث تعفي المداخيل الضعيفة ويرتفع سعر الضريبة مع زيادة وعائها، فإنها تؤثر على ادخار ذوي المداخيل المرتفعة وحسب درجة تصاعدية، وعليه فإن الضرائب المباشرة تؤثر على المداخيل وتؤثر سلبا على الادخار العائلي.

وتؤدي الضرائب غير المباشرة إلى رفع أسعار السلع أي خفض مستويات المداخيل الحقيقية، ويقلل من الاستهلاك مما يؤثر ايجابيا على الادخار إلا إذا أراد الأفراد الحفاظ على مستويات استهلاكهم السابقة فان أثر الضرائب غير المباشرة يكون سلبيا على الادخار.

4- التضخم:

تعتبر دراسة العلاقة بين التضخم والادخار العائلي في البلدان النامية، أحد القضايا التي ثار حولها جدلا كبيرا خصوصا أنه يعرف مستويات أعلى منه في الدول المتقدمة، ورغم تشعب آثار التضخم على الادخار، إلا أنه فيه إجماع حول أثره السلبي على معدلات النمو، وآثار أسوأ على توزيع الدخل والثروة، وآثارا أشد على النواحي الاجتماعية والأخلاقية في الدول النامية وخصوصا العربية، ويعمل على توسيع فجوة الدخول بين الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة في المجتمع إذ يعيد التضخم توزيعه لصالح الأولى، وبواسطة إتاحة ظروف الثراء السريع انتقلت فئة من الناس إلى الطبقة الغنية، ومحاولة إشباعها لرغبة التفاخر والاستهلاك المظهري والترفي كان على حساب الادخار.

خلاصة القول أن العلاقة بين التضخم والادخار العائلي علاقة عكسية.

5 – توزيع الدخل والادخار العائلي:

يرى الفكر البرجوازي ضرورة تفاوت توزيع الدخل لتمكين الفئة البرجوازية التي تتميز بميلها المتوسط والحدي للادخار لزيادة مدخراتها لتمويل

مشاريعها الإنتاجية ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي، كما مال فريق آخر إلى إعادة توزيع الدخل لأجل التقليل من التفاوت بين الفئات الدخلية المختلفة من أجل تخفيض الاستهلاك بصورة عامة، الناتج عن التقليد والمحاكاة للفئة الأعلى منها، وبذلك يتحقق الادخار .

وأكدت بعض الدراسات التي أجريت علي الدول النامية أن الادخار يميل للتزايد في هذه الدول مع زيادة المساواة في توزيع الدخل.

6 – عدم التأكد والادخار العائلي:

يدفع التخوف من انخفاض الدخل مستقبلا أن يواجه الأفراد ذلك بتكوين أرصدة حقيقية وهذا معناه زيادة في الادخار. فإذا تحقق توقعهم فان ذلك سوف يؤدي إلى تخفيض المدخرات من اجل الحفاظ على مستوى الاستهلاك، وتعذر على الدارسين قياس اثر عدم التأكد، على الادخار العائلي فلجأ البعض إلى تعويضه بمعدل البطالة على أساس أنه يعكس عدم التأكد عن مستوى الدخل في المستقبل، وخلصت إلى أن معدل البطالة يؤثر سلبا على الادخار العائلي في ظل انقطاع الدخل.

7– سعر الصرف: [1]

يؤثر انخفاض سعر الصرف على الادخار، فهو يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض القيمة الحقيقية للأصول المالية للأفراد.ويدفعهم ذلك إلى سلوك أحد الخيارين إما خفض الإنفاق الاستهلاكي أو خفض الأصول المحتفظ بها في شكل نقدي وشبه نقدي، مع التوجه للاستهلاك في سلع معمرة أو في أصول أكثر ثباتا وأقل تداولا مثل العقارات والسيارات...الخ، وقد خضعت الكثير من الدول إلى توجيهات منظمة النقد الدولي، وكانت مطالبة بتخفيض قيمة عملتها خاصة تجاه الدولار.

8 – العوامل الديمغرافية:

يتأثر الادخار بمجموعة من العوامل الديمغرافية مثل التركيب العمري للسكان، ومعدل نمو السكان، التحول نحو المناطق الحضرية ...الخ.

---

(1) عزيزة علي عبد الرزاق المرجع السابق ص:559.

يشكل ارتفاع معدل نمو السكان قيدا على قدرة المجتمع على الادخار بسبب تأثيره على نسبة الإعالة التي ترتفع بارتفاع صغار السن، مقارنة بمن هم في سن العمل، والذي يصل في الدول العربية في المتوسط للفترة(1995-2005) إلى نسبة 2.21% وهي من المعدلات العالية، والذي انخفض قليلا في (2004 - 2005). إلى 2, 02 %[1] مما يفسر ارتفاع معدل الإعالة في الدول العربية وتزداد نسبة الإعالة أكثر نتيجة الإعاقة والمرض، وتشهد الدول العربية تزايد شريحة المعاقين من جراء ما تخلفه حوادث المرور، والحروب المتعاقبة على المنطقة العربية كالعراق، ولبنان، وفلسطين ويصبح معدل الإعالة المرتفع له اثر سلبي على الادخار العائلي، وهذا أمر طبيعي لتحمل معيل واحد لأعباء عدد كبير من الأفراد.

إن ارتفاع معدل الإعالة بسبب زيادة الأطفال لدى كثير من المجتمعات قد لا يؤدي بالضرورة إلى تخفيض الادخار، فقد يكون الإنفاق على الأطفال بديل لأشكال أخرى من الإنفاق، أو يمثل دافع للعمل أكثر من اجل رفع دخل الأسرة وتكوين أصول أخرى كاحتياطي لهم.

يؤثر مستوى التحضر على الادخار العائلي، حيث يزداد ميل سكان المناطق الحضرية للاستهلاك أكثر نتيجة تعقيد الحياة في المدن، وتتجه لعامل المحاكاة والتقليد لأنماط الاستهلاك ومجاراة خطوط الموضة وعالم الأناقة والشراهة الاستهلاكية والذي تلعب وسائل الإعلام دورا مهما في ذلك، وتكاليف المعيشة من استئجار مساكن ومواصلات، حيث لا يسمح ارتفاع تكاليف المعيشة بفائض كبير للادخار.

نستخلص مما سبق أن الفكر الاقتصادي قد أثرى موضوع محددات الادخار بحثا عن تحديد العلاقة بين الادخار العائلي كمتغير تابع والمتغيرات الأخرى كمتغيرات مفسرة، واستغلال هذه العلاقة في تنبؤات مسار تعبئة الادخار العائلي والتحكم في بعض المحددات من خلال تحريكها أو السيطرة عليها.

---

(1) صندوق النقد العربي، مرجع سابق.ص:30

ثالثا: بعض دراسات محددات الادخار العائلي:

1- في مصر: أجريت عدة دراسات تطبيقية لمعرفة محددات الادخار العائلي، نذكر على سبيل المثال: دراسة الدكتورة سلوى سلمان وآخرون حول تعبئة المدخرات في الاقتصاد المصري للفترة (1972-1991).

اختارت الدراسة المتغيرات التالية لمعرفة أثرها في مستوى الادخار العائلي:

مستوى الدخل المتاح، نمط توزيع الدخل، سعر الفائدة الحقيقي، معدل التضخم المتوقع (العائد على الأصول العينية)، معدل التضخم الفعلي، مدى انتشار وحدات الجهاز المصرفي، معدل الإعالة، ومعدل الضرائب (نسبة الضرائب غير المباشرة / إجمالي الضرائب) ومعدل البطالة، وهذه المتغيرات تفسر 95% من التغير في الادخار العائلي، و5% الباقية هي متغيرات غير معروفة، وأعطت نتائج الدراسة التفسيرات التالية:

العوامل المؤثرة ايجابيا على الادخار العائلي هي:

- الدخل المتاح للأفراد .
- درجة انتشار وحدات الجهاز المصرفي.
- معدل التضخم الفعلي.

أي أن هذه العوامل كلما زادت أدت إلى زيادة الادخار العائلي، أما العوامل التي تؤثر سلبا، أي زيادتها تقلل من الادخار العائلي وهي:

- معدل الإعالة.
- معدل البطالة.
- معدل التضخم المتوقع.

وأجريت دراسة أخري لمعرفة محددات الادخار (للدكتورة عزيزة علي عبد الرزاق) خلال الفترة (1985-2000)، واختارت المتغيرات التي تفسر تأثيرها على الادخار العائلي في مصر بنسبة 80% لتبقى 20% متغيرات غير معروفة، وهذه المتغيرات هي:

- سعر الفائدة. - سعر الصرف. - السيولة.
- معدل الأمية. - تحويلات العاملين بالخارج. - الدخل المتاح.

وخلصت إلى النتيجة التالية وهي أن أكثر المتغيرات تأثيرا في الادخار العائلي في مصر هو متغير السيولة الذي استطاع أن يفسر ثلاثة أرباع التغير في الادخار العائلي المصري.

2- في كوريا الجنوبية: تعتبر كوريا الجنوبية من أكثر الدول الأسيوية التي استطاعت في مدة ثلاث عقود أن تصبح دولة متقدمة، إذ عرف نمو الناتج المحلي بها نموا مطردا، انتقل معدل نموه من 2,9% في سنة 1961 إلى 36% سنة1991، لذلك نحاول أن نستفيد من تجربتها في تعبئة الادخار العائلي الذي يحتل المرتبة الأولى في مصادر الادخار المحلي فهو يمثل 17 % من مجمل الناتج المحلي (مقابل 9% للقطاع الحكومي 10% لقطاع الأعمال) في سنة 1990، وظل مقرضا صافيا لقطاع الأعمال على مدى العقد 1973-1983.[1]

وتؤدي عوامل عديدة دورها في تعبئة الادخار العائلي بهذا القدر أهمها:

- ♦ الارتفاع الكبير لدخول الأفراد والذي يعتبر وفق النظرية الاقتصادية المحدد الرئيسي للادخار العائلي.
- ♦ ترسيخ عادة الادخار للأسرة الكورية وعدم الاتكال على أي نوع من التكافل الاجتماعي، مثل عدم وجود نظام للضمان الاجتماعي، وعدم توافر قروض استهلاكية أو قروض بأسلوب الرهن(Mortage)، (لتمويل شراء المساكن أو بنائها).
- ♦ طريقة دفع الرواتب في صورة مكافآت حيث تتم على مرتين في السنة كل ستة أشهر.
- ♦ وجود أسعار فائدة جذابة منذ مطلع الثمانينات لكنه محدود الأثر في تعبئة الادخار العائلي في كوريا.
- ♦ فرض الدولة لضريبة منخفضة وموحدة على معظم الدخول من الفوائد،ساعد على تحويل المدخرات عبر القنوات المالية.
- ♦ اعتماد الأسرة على دخلها الجاري وليس الدخل المتوقع على امتداد العمر، لذلك فان ارتفاع الادخار يعود إلى التعديل البطيء في الحفاظ على نمط الاستهلاك المترتب على ثروة الأسرة.
- ♦ العوامل الثقافية والدرجة العالية لاجتناب المخاطر وضعف تأثير التباهي.
- ♦ انعدام معدل الأمية.

(1) **عبد الحميد محبوب: التمويل الداخلي للتنمية في كوريا، النموذج الكوري للتنمية مركز الدراسات الأسيوية جامعة القاهرة 1996 مصر ص:**128-132.

الخلاصـــة:

إن الاهتمام بمحددات الادخار العائلي، والدراسات التطبيقية لها في الدول النامية، والنتاج المتوصل لها تفيد أصحاب القرار في العمل بها لتعبئة الادخار العائلي.

- تستوجب تعبئة الادخار العائلي الأداء الجيد للجهاز المصرفي وتوسيع انتشاره لتغطي فروعه جميع مناطق الوطن.

- تطوير نظم التأمينات الاجتماعية، عن طريق إجراء إصلاحات على نظم صناديق المعاشات لزيادة قدرتها على تعبئة الادخار العائلي، وتوجيهه نحو مجالات استثمار مرتفعة العائد، وتخفيض التكاليف الإدارية.

- تنويع مجالات الاستثمار من استخدام صناديق التأمينات الاجتماعية في مجالات تؤدي إلى زيادة العائد.

- تنشيط أسواق رأس المال لمساهمتها في رفع مستوى النشاط الاقتصادي بصفة عامة عن طريق توفير السيولة اللازمة للمستثمرين، وأهمية دورها في تعبئة مدخرات الأفراد، بما تتيحه لهم من فرصة استثمار مدخراتهم في شراء الأوراق النقدية.

- تحرير قطاعي البنوك والتأمين بإلغاء أو تضييق الضوابط الحكومية المفروضة عليهما بتوفير المنافسة التي تؤدي إلى تنويع مجالات الاستثمار.

- معالجة مظاهر الفقر والتخلف، وتطوير المهارات، وتحسين الخدمات الأساسية لإرساء قواعد بناء هيكل إنتاجي واسع النطاق، ورفع مستوي دخل الفرد الذي هو المحدد الرئيسي للطاقة الادخارية.

- رفع كفاءة النظام الضريبي .

- الاقتداء بسلوك المجتمعات المتحضرة والحد من مظاهر الإسراف والإنفاق ألبذخي، ونشر ثقافة الادخار والاستثمار، بمساهمة الإعلام والمدرسة.

قائمة الهوامش والمراجع:

1. خليل محمد حسن الشماع(1987) المدخرات العربية، أنواعها، ونوعية المدخرين والعوامل المؤثرة على حجمها وتطورها، اتحاد المصارف العربية.
2. عبد المعطي رضا إرشيد، (1999)، الادخار بين مفهوم ديناميكي ودور فعال للتنمية، بحوث اقتصادية العدد 15 مصر.
3. أمينة عز الدين (1999)، بعض وسائل تعبئة الادخار العائلي في مصر في ضوء تجارب بعض الدول النامية، سلسلة أوراق بحثية، جامعة القاهرة مصر.
4. منال محمد محمد متولي(1995)، المدخرات في الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة القاهرة مصر .
5. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة العدد الثالث (2001)، عزيزة علي عبد الرزاق، أهم محددات الادخار العائلي في مصر في(1985-2000) جامعة عين شمس مصر .
6. صندوق النقد العربي (2006) التقرير السنوي(2005).
7. جريدة الخبر اليومي (2006)
8. مركز الدراسات الآسيوية (1996)، عبد الحميد محبوب، النموذج الكوري للتنمية، جامعة القاهرة مصر.